

Distr.: General
13 December 2001
Arabic
Original: English



تقرير مرحلي مقدم من الأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

أولا - مقدمة

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، تعرضت البعثة لمزيد من القيود التي فرضت على حريتها في التنقل في المنطقة المتاخمة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة، الأمر الذي أعاق كذلك قدرة البعثة على رصد قوات الدفاع الإريتيرية في مواقع إعادة انتشارها. غير أن البعثة كثفت من أنشطة الرصد التي تقوم بها ونقحتها، من أجل التغلب على تلك القيود.

٤ - وتفاقت تلك المشاكل جراء إطلاق سلسلة من الادعاءات في النصف الثاني من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أدت إلى تصعيد حدة التوترات إلى حد يؤسف له. ففي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، بعث رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، برسالتين متطابقتين إحداهما موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، والأخرى موجهة إليّ، ادعى فيهما أن إريتريا تعمل على تعجيل وتيرة "عسكرة المنطقة الأمنية المؤقتة"، وأشار فيهما إلى "حشد إريتريا لقواتها على طول الحدود" وادعى فيهما "أن البعثة ربما اعتمدت سياسة قائمة على استرضاء إريتريا من أجل ضمان امتثالها"، واتهم البعثة بعدم توخي الحرص اللازم. وفي الوقت نفسه، ذكر رئيس الوزراء أن إثيوبيا تحتفظ لنفسها "بالحق الدفاع عن النفس" إزاء ما تعتبره تهديدا متزايدا. وتكرر ذكر تلك الادعاءات في البيانين اللذين أدلى بهما أمام الجمعية العامة في ١٥ تشرين

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٣٦٩ (٢٠٠١) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الذي مدد فيه المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢. ويقدم التقرير آخر المعلومات عن التطورات السياسية والعسكرية والإنسانية، والتطورات في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن حالة انتشار البعثة وأنشطتها منذ تقريره المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (S/2001/843).

ثانيا - حالة المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها

٢ - ظلت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة عموما خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأوضحت إريتريا من جانبها أنها لا تقبل الحدود الجنوبية للمنطقة، وبناء عليه فهي لا تعتبر أن المنطقة الأمنية المؤقتة قد "أنشئت بصورة تامة". ومع ذلك يحترم الطرفان كلاهما المنطقة بصورة عامة. ووقعت حوادث انفرادية عبّرت خلالها وحدات أو دوريات صغيرة تابعة لكلا الطرفين المنطقة الأمنية المؤقتة، ولكن لم يترتب على تلك الأحداث أي أثر سلبي في مجمل سلامة المنطقة. وبالرغم من ذلك، لا يزال رفض إريتريا المستمر للاعتراف بالحدود الجنوبية للمنطقة يمثل مصدرا للقلق.

رفض إريتريا منح البعثة حرية التنقل في المنطقة المتاخمة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة، وذلك انتهاكا للمادة ١٣ من الاتفاق. وأشارت الرسالة أيضا إلى رفض إريتريا تزويد البعثة بمعلومات عن قوام وقوة وتكوين شرطتها وميليشياتها الموجودة داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي الختام، أبرزت الرسالة عدم توقيع إريتريا على اتفاق مركز القوات وعدم رغبتها في الموافقة على تسيير البعثة رحلات جوية مباشرة عالية الارتفاع بين أديس أبابا وأسمرة.

وجود الميليشيات والشرطة في المنطقة الأمنية المؤقتة

٨ - كنت قد أشرت في تقرير الأخير المقدم إلى المجلس أن إريتريا لم تقدم إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا المعلومات اللازمة التي طلبتها منها بصورة متكررة عن أفراد الميليشيات والشرطة الموجودين في المنطقة الأمنية المؤقتة (قوام القوة، وتنظيمها، وهيكلها قبل اندلاع الصراع وفي الوقت الحاضر). وعرضت إريتريا إعطاء أعداد إجمالية عن أفراد الميليشيات والشرطة شريطة ضمان سرية تلك المعلومات. وبالنظر إلى ما لإثيوبيا من مصلحة مشروعة في جعل رسم حدود المنطقة الأمنية المؤقتة منطقة مجردة من السلاح، وكذلك لسياسة الشفافية التي تتبعها البعثة، فليس باستطاعة البعثة تقديم ضمان من هذا القبيل. وتقدر البعثة أن ٦ ٤٠٠ من أفراد الميليشيات الإريترية و ٣ ٠٠٠ من رجال الشرطة الإريترية ينتشرون حاليا داخل المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد ظلت هذه الأرقام على حالها دون تغيير يذكر منذ تقرير الأخير.

٩ - وفي مناطق معينة، تتواجد نقاط التفتيش ومواقع للمراقبة وغيرهما من المنشآت التابعة للميليشيات والشرطة على مسافة قريبة جدا من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، بل هي مقامة في بعض الحالات في أماكن لا يوجد فيها سكان مدنيون. وقد زادت البعثة، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، عدد مواقع المراقبة التابعة لها المقامة على

الثاني/نوفمبر، وأمام مجلس الأمن في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر.

٥ - وردا على الادعاءات الإثيوبية، بعث الرئيس إسايس أفويرقي، رئيس جمهورية إريتريا، برسالة إلى مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أكد فيها أن ادعاءات إثيوبيا "عارية عن الصحة"، وأن الغرض منها هو "إبعاد عملية رسم الحدود عن مسارها أو التأثير عليها من خلال الخداع والترهيب". فأصدرت إثيوبيا بدورها أيضا بيانا صحفيا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، كررت فيه الادعاءات بمحشد إريتري عسكري؛ وادعت أن البعثة لا تستطيع رصد الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة بصورة فعالة نتيجة للقيود التي فرضتها إريتريا على حرية البعثة في التنقل؛ وأشارت إلى أن البعثة تتفهم الأخطار الممكنة الناشئة عن عدم امتثال إريتريا لاتفاق وقف الأعمال العدائية (S/2000/601).

٦ - وعقب إطلاق الادعاءات الأصلية مباشرة في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر ممثلي الخاص السيد ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، أوامره بإجراء تحقيق على طول الحدود الشمالية بأكملها للمنطقة الأمنية المؤقتة، وقد ثبت له بنتيجة التحقيق عدم صحة تلك الادعاءات. وسوف تواصل البعثة تناول جميع الادعاءات التي تُعرض عليها على محمل الجد وإجراء تحقيقات فورية ومستفيضة بشأنها فضلا عن تصعيد أنشطة الرصد التي تضطلع بها.

٧ - وبعث رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي، برسالة إلى مرة أخرى في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أعرب فيها عن قلقه إزاء عدم تنفيذ إريتريا لأحكام أساسية من اتفاق وقف الأعمال العدائية، في خمس مناطق رئيسية. وشدد في رسالته على استمرار إريتريا في انتهاك المنطقة الأمنية المؤقتة، وأكد أن القوات الإريترية النظامية موجودة في تلك المنطقة "متسترة بستار الشرطة والميليشيات". وأشارت الرسالة إلى

تعهد بها الطرفان“، ولا تعتزم البعثة الانسحاب من أي مكان حساس.

١٣ - وعلى الرغم من حبو التوترات في المنطقة، فإن الحادثة الميينة أعلاه، تبرز الحاجة إلى ممارسة الطرفين كليهما ضبط النفس والامتناع عن اتخاذ اجراءات يمكن اعتبارها استفزازية. وتنبغي الإشارة أيضا إلى أن مشكلة من هذا النوع تعتبر استثناء. فقد ظل التعاون والاتصال على الصعيد الميداني بين أفراد الشرطة والمليشيات الإريترية والبعثة يجري بصورة طيبة نسبيا على وجه العموم في المنطقة الأمنية المؤقتة، بالرغم من وقوع بعض الحوادث الإفرادية.

حرية تنقل البعثة

١٤ - لا تزال البعثة تتمتع بإمكانية وصول جيدة إلى المواقع التي تتمركز فيها القوات الإثيوبية عقب إعادة انتشارها في المنطقة المتاخمة الواقعة إلى الجنوب من المنطقة الأمنية المؤقتة. وفي الوقت نفسه، حدثت زيادة في عدد المرات التي فرضت فيها السلطات الإريترية قيودا على حرية البعثة في التنقل في المنطقة المتاخمة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة. ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرضت البعثة لأخطار تقييد فُرض عليها، عندما أقامت الشرطة العسكرية الإريترية حاجزين في أول ونهاية الطريق الرئيسي الموصل بين دكمهاري وآدي كيبه، وهو أحد الطرقات الرئيسية للبلد، ويعتبر طريق الإمداد الرئيسي للوحدات التابعة للبعثة الموجودة في القطاع الأوسط من المنطقة الأمنية المؤقتة. وقد رُفع هذا القيد في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بعد احتجاج شديد اللهجة من البعثة. ومع ذلك، لا تتمتع البعثة بحرية تنقل لغاية الآن خارج الطرقات الرئيسية في المنطقة المتاخمة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة.

١٥ - ويتمثل موقف السلطات الإريترية بأن حرية تنقل البعثة يجب أن تقتصر على حدود المنطقة الأمنية المؤقتة

الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. وتوسّع تلك المواقع نطاق رصد البعثة لمناطق رئيسية وحساسة، وتكفل احترام فصل القوات، وتساعد على بناء الثقة بين الطرفين.

١٠ - بيد أنه لا تزال توجد حالة من الشك المستحکم بين الطرفين. وفي هذا السياق، نشأت مؤخرا قضية في القطاع الأوسط من المنطقة الأمنية المؤقتة بالقرب من حدودها الجنوبية، حيث يتواجد أفراد من البعثة في نقطة تفتيش واقعة بين مدينتي سرحا وزالمبسا. وتوجد نقطة التفتيش هذه في مكان استراتيجي على هضبة تفصل بين القوات المسلحة لكلا الطرفين ويطل إطلالة كاملة على المدينتين كليهما والمناطق المحيطة بهما.

١١ - وبالرغم من الطلبات الإريترية المتكررة، رفضت البعثة إخلاء الموقع. ومن ثم أقدمت إريتريا، على الرغم من النداءات الشفوية والخطية التي وجهتها البعثة إليها، على إنشاء موقع مراقبة صغير تابع للشرطة وملجأ محصن بالقرب من نقطة التفتيش التابعة للبعثة وفي مرمى نظر القوات الإثيوبية المتمركزة على بعد حوالي كيلومتر واحد منها. وردا على ذلك، بنى الإثيوبيون ملاحئ محصنة إضافية على بعد ٢٠٠ متر من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة. واستجابة لنداء من البعثة، لم تعد إثيوبيا ترسل أفرادا للتمركز في تلك المواقع، وقامت إريتريا مؤخرا بسحب أفراد شرطتها من موقع المراقبة الكائن بالقرب من نقطة التفتيش التابعة للبعثة.

١٢ - وتنبغي الإشارة إلى الفقرة (ج) من المادة ١٤ من اتفاق وقف الأعمال العدائية تنص على ”المراقبة المستمرة من قبل الوحدات العسكرية التابعة لبعثة حفظ السلام المنشورة في المراكز الموجودة بالمواقع الرئيسية والحساسة ضمن المنطقة الأمنية المؤقتة، وذلك من أجل كفالة تنفيذ الالتزامات التي

البلدين. وبالنظر إلى عدم وجود خط جوي مباشر متفق عليه، اضطرت البعثة إلى تمديد خط رحلاتها الجوية بين العاصمتين، الأمر الذي أسفر عن تكبد البعثة نفقات إضافية بلغت لغاية الآن ٣٧٦ ٢٩٠ ١ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

نظام ضباط الاتصال

١٨ - عانت البعثة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض من تزايد المشاكل مع ضباط الاتصال الإريتريين. فعلى الصعيد القطاعي، لم يكن كبار ضباط الاتصال الإريتريين في معظم الأحيان متواجدين في مراكز عملهم، أو كانوا غير راغبين في عقد اجتماعات مع قادة قوات الدفاع الإريترية، أو غير قادرين على ذلك. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أشارت اللجنة الإريترية للتعاون مع البعثة، إلى أنها سوف تغلق ثلاثة مكاتب قطاعية لأهـا "قلماً تستخدم". وأعطت اللجنة الإريترية، عقب احتجاجات متكررة من البعثة، تأكيدات تفيد أن المكاتب لن تغلق، وأن المشاكل المستمرة مع ضباط الاتصال سوف تعالج على نحو يتم فيه زيادة تيسير عمل البعثة.

لجنة التنسيق العسكرية

١٩ - بعد شهرين من المشاورات المكثفة حول مكان عقد الاجتماع المقبل للجنة التنسيق العسكرية، تم التوصل إلى اتفاق وعقدت اللجنة اجتماعها التاسع في جيبوتي، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، وعقدت اجتماعها العاشر على جسر نهر مريب، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ونوقشت في هذين الاجتماعين عدة قضايا رئيسية من بينها القيود المفروضة على حرية تنقل أفراد البعثة؛ وإغلاق السلطات الإريترية لمكاتب الاتصال؛ والحاجة إلى التثبيت من أعداد أفراد الشرطة والمليشيات المنتشرين في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وأهمية امتناع الطرفين عن تسيير دوريات بالقرب من الحدود الجنوبية، وذلك من أجل تلافي وقوع أي حوادث. ومما يؤسف له

والطرق الرئيسية المؤدية إليها، ولكنها لا تمتد إلى المناطق المتاخمة لها. وتمثل القيود التي فرضتها إريتريا انتهاكاً للمادة ١٣ من اتفاق وقف الأعمال العدائية والفقرة ٢ (هـ) من قرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠) التي أناطت بالبعثة ولاية "القيام، في نفس الوقت، بمراقبة مواقع القوات الإريترية المقرر إعادة نشرها حتى تظل على بعد ٢٥ كيلومتراً من المواقع التي سيعاد نشر القوات الإثيوبية فيها". ولقد أضعفت إريتريا قدرة البعثة على رصد المنطقة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة التي تتمركز فيها قوات الدفاع الإريترية، وعلى الحصول على صورة دقيقة عن انتشار قوات الدفاع الإريترية.

١٦ - ونتيجة للمناقشات المديدة التي أجريت مع السلطات الإريترية بشأن هذا الموضوع، بدأت هذه السلطات بالسماح للبعثة بزيارة مواقع في المنطقة المتاخمة الواقعة إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة، وذلك بعد تقديم إخطار لها قبل ٢٤ ساعة من الزيارة. وتلك المناطق هي المناطق التي لم يكن في مستطاع البعثة من قبل رصدها على نحو تام. وعلى الرغم من أن هذا التدبير لا يستوفي تماماً متطلبات حرية تنقل البعثة، فإنه يوفر طريقة عمل مفيدة لرصد القوات الإريترية التي أعيد نشرها. وسُيتمكن البعثة من التحدث بحجة كبيرة لدى الرد على الادعاءات الإثيوبية أو الاستجابة لشواغل المجتمع الدولي على حد سواء.

١٧ - ومن المؤسف أنه لم يحدث تقدم بشأن فتح خط جوي مباشر عالي الارتفاع للبعثة بين أسمرة وأديس أبابا. ولا تزال إريتريا تتمسك بموقفها القائل إنه ينبغي للبعثة أن تُسيّر رحلاتها على أقصر الطرق، وترفض إتاحة أي طريق جوي آخر. ومن ناحية أخرى، تصر السلطات الإثيوبية على موقفها القائل إنه ينبغي للبعثة أن تحرف طائراتها قليلاً عن أقصر الطرق للابتعاد عن منشآت المدفعية المضادة للطائرات. وقد سمحت إثيوبيا للبعثة باستخدام أي طريق آخر بين

ثالثا - الأعمال المتعلقة بالألغام

٢٢ - في أعقاب الاجتماعين اللذين عُقدتا بين بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا مع قادة الوحدات الهندسية التابعة للقوات المسلحة الإثيوبية في أديس أبابا في يومي ١ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، سلمت وزارة الدفاع الإثيوبية إلى الأمم المتحدة خرائط تتضمن معلومات عن حقول الألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها. وتحقق مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام التابع للبعثة من هذه المعلومات على أرض الواقع، وهو راض بصفة عامة عن دقة الخرائط المقدمة. ومع ذلك، تلمس البعثة مزيدا من المعلومات من السلطات الإثيوبية عن أنواع الألغام المستخدمة في المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها، فضلا عن معلومات محددة بقدر أكبر عن حقول الألغام التي طهرتها بالفعل القوات المسلحة الإثيوبية.

٢٣ - ومع ذلك فلا تزال الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة تمثل تهديدا رئيسيا للسكان ولأفراد الأمم المتحدة العاملين على الأرض. فمنذ أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لقي خمسة مدنيين مصرعهم وأصيب ٢٥ آخرون في حوادث بسبب الألغام والذخيرة غير المنفجرة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق الشمالية المتاخمة لها. ورغم أن هذه الأرقام تقل عما كان يمكن أن يكون متوقعا في ظل الظروف القائمة، وخاصة نظرا لعودة أعداد ضخمة من المشردين داخليا إلى المنطقة الأمنية المؤقتة في الأشهر الأخيرة، فإن هذه الأرقام لا تزال مرتفعة.

٢٤ - وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر، ارتطمت مركبة كاسحة للألغام تقوم بتشغيلها المجموعة الدائرية لإزالة الألغام بلغم بينما كانت تقوم بتطهير حقل للألغام بالقرب من شيلالو في القطاع الغربي مما أسفر عن إصابة القائم بقيادة المركبة. وخلص تحقيق أجرته البعثة إلى أن الحادث نتج عن لغم مضاد للدبابات.

عدم إحراز تقدم يستحق الذكر بشأن أي من تلك القضايا. إلا أنه تم الاتفاق على إجراءات لجمع وتبادل رفات الجنود الذين قتلوا في أثناء الصراع.

انتشار البعثة

٢٠ - ينتشر العنصر العسكري للبعثة بشكل جيد في سائر أنحاء المنطقة الأمنية المؤقتة، وفي كافة أنحاء منطقة البعثة. وتكفل مواقع المراقبة التي أقامتها البعثة لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين والجنود التابعين للبعثة، بالإضافة إلى الدوريات اليومية التي يقومون بها، رصد المنطقة الأمنية المؤقتة والقيام، إلى حد ما، برصد المناطق المتاخمة لها، بالرغم من القيود التي فرضها الجانب الإريتري. وجرى خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، تناوب عدد كبير من الضباط العاملين في البعثة. وفي كانون الأول/ديسمبر، ستحل سرية حراسة وإدارة فرنسية محل مفرزة مماثلة من أيرلندا. ولغاية ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بلغ القوام الإجمالي للعنصر العسكري للبعثة ١١٧ فردا من ٤٥ بلدا، منهم ٣٩٠٤ جنديا و ٢١٣ مراقبا عسكريا (انظر المرفق الثاني).

اتفاق مركز القوات

٢١ - لم توقع حكومة إريتريا لغاية إعداد هذا التقرير على اتفاق مركز القوات، بالرغم من طلب مجلس الأمن إليها في قراره ١٣٢٠ (٢٠٠٠) أن تبرم الاتفاق المذكور بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وكذلك بالرغم من النداءات المتكررة الموجهة مني ومن المجلس. وبناء عليه، وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٠ (٢٠٠٠)، يكون الاتفاق النموذجي لمركز القوات نافذ المفعول. ولم تتقدم الحكومة الإريترية لغاية الآن بأي مقترحات جديدة بشأن القضايا المتعلقة. وتبغى الإشارة إلى أن حكومة إثيوبيا قد وقعت على اتفاق مركز القوات في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١.

المنفجرة وعمليات المسح، و ١٣ فريقا للتوعية بأخطار الألغام، وثلاثة أفرقة للمسح ووضع العلامات، و وحدتين للكشف عن المتفجرات بواسطة الكلاب.

٢٧ - وفي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، طهرت الأفرقة التي أنشأتها الوكالة الإريتريّة لإزالة الألغام ومنظمة هالو ترست والمجموعة الدانمركية لإزالة الألغام ومنظمة معونات الكنيسة الدانمركية مساحة تبلغ ٧٨٣ ٢٦٧ ٢ مترا مربعا من حقول الألغام ومناطق القتال في المنطقة الأمنية المؤقتة. ودمرت أفرقة التخلص من الذخيرة غير المنفجرة التابعة لهذه المنظمات ٢٤ لغما مضادا للدبابات و ١٠٦٦ لغما مضادا للأفراد و ٨٩٠ قطعة ذخيرة غير منفجرة.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير أيضا، أكملت الوحدات العسكرية السلوفاكية والبنغلاديشية لإزالة الألغام والوحدات العسكرية المشتركة بين سلوفاكيا وكينيا لإزالة الألغام التابعة للبعثة للجهود المبذولة في مجال العمل المتعلق بالألغام للأغراض الإنسانية عن طريق مواصلة فحص الطرق وتطهير مواقع العمليات الرئيسية في القطاع الغربي والقطاع الأوسط والقطاع الشرقي. وفي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، طهرت الوحدات العسكرية لإزالة الألغام التابعة للبعثة ١٦٩ كيلومترا من الطرق و ٢٨٣ ٥٣٠ مترا مربعا من مواقع العمليات. كما دمرت أفرقة التخلص من الذخيرة غير المنفجرة التابعة لوحدات البعثة ٩٤ قطعة ذخيرة غير منفجرة.

٢٩ - وفي تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكذلك مع المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، واصلت البعثة برامج التوعية بمخاطر الألغام الموجهة إلى السكان المحليين في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها. وككل، حضر نحو ٢٩ ٠٩٠ شخصا هذه

٢٥ - وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر ارتطمت مركبة تحمل ٧ جنود تابعين للقوات المسلحة الإثيوبية بلغم على طريق قريب من بادمي في القطاع الغربي. ولقي جندي إثيوبي مصرعه، وأصيب اثنان بجراح خطيرة بينما أصيب الأربعة الباقون بجراح طفيفة. وكانت الوحدات العسكرية لإزالة الألغام التابعة للبعثة قد فحصت مرتين الطريق الذي وقع فيه الحادث في الأشهر السابقة. ومن المرجح أن اللغم الذي كان مدفونا على مسافة عميقة تحرك فيما بعد نحو السطح نتيجة للأحوال الجوية. ويتعاقد مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام مع منظمات تستخدم معدات ميكانيكية لتطهير الطرق على أعماق أبعاد بكثير مما يتيح حاليا معدات البعثة. وفي ٢٣ و ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع حادثان لانفجار ألغام، حادث في كل يوم، على طرق مستعملة بكثرة. وكشف التحقيق في هذين الحادثين اللذين وقعا إلى الشمال من المنطقة الأمنية المؤقتة في القطاع الغربي عن أهمتا نتجا عن ألغام زرعت مؤخرا.

٢٦ - وعلاوة على إزالة الألغام لأغراض عملية، تواصل اتساع عمليات إزالة الألغام لأغراض إنسانية في المنطقة الأمنية المؤقتة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومضت الأمم المتحدة قدما في تدريب أفرقة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية بالتعاون مع البرنامج الإريتري للأعمال المتعلقة بالألغام والمركز الإريتري الوطني للتدريب والوكالة الإريتريّة غير الحكومية لإزالة الألغام ونتيجة لذلك تم نشر أفرقة إضافية تقوم بأعمال متعلقة بالألغام في المنطقة الأمنية المؤقتة. وبدأ أيضا مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام تدريبا لمدرسين خاصين في مجال الأعمال المتعلقة بالألغام سيشكلون النواة الأساسية للمركز الإريتري للتدريب. وفي الوقت الحالي يعمل ١٠٢٠ فردا إريتريا في المنطقة الأمنية المؤقتة؛ وهم منظمون في ١٨ مجموعة للإزالة اليدوية، وستة أفرقة للإزالة الميكانيكية، وست وحدات للتخلص من الذخيرة غير

مصرفوات اللجنة. وتبلغ حاليا التبرعات المقدمة للصندوق الاستئماني الواردة من دول أعضاء مختلفة ما مجموعه ٤,٥ ملايين دولار تقريبا من دولارات الولايات المتحدة، بينما تبلغ النفقات المأذون بها ٨,١ مليون دولار. وأود أن أعرب عن تقديري لتلك الدول الأعضاء التي استجابت بسخاء للنداء الذي وجهته لتقديم تبرعات إلى الصندوق. ومن الواضح في الوقت نفسه، أنه ستلزم موارد مالية إضافية من أجل تعيين الحدود، وذلك بمجرد أن تتخذ لجنة ترسيم الحدود قرارا بشأن ترسيم الحدود.

٣٣ - ومن المتوقع أن تكون عملية تعيين الحدود مشروعاً معقداً وضخماً ومكلفاً إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، لا تزال أجزاء من منطقة الحدود التي يشملها الصراع مزروعة بالألغام بشكل كثيف. ونتيجة لذلك، ستستلزم إقامة علامات الحدود عمليات إزالة شاملة للألغام في مواقع كثيرة. ورغم أن البعثة قد تتمكن من أن تقدم، في حدود بارامترات ولايتها، بعض المساعدة في هذه الممارسة، فمن الأرجح أنها ستحتاج إلى موارد تتجاوز بكثير قدراتها الحالية. وفي الوقت المناسب، أعتزم أن أقدم توصيات إلى المجلس بشأن الدور الإضافي المحتمل أن تؤديه الأمم المتحدة في هذا الصدد. ومع ذلك، وحتى في هذه المرحلة، أدعو الدول الأعضاء إلى النظر في السبل والوسائل التي يستطيع بها أن تقدم مساعدة مباشرة في هذه الأنشطة وغيرها من الأنشطة الحيوية المرتبطة بعملية تعيين الحدود.

٣٤ - وفي الوقت نفسه، أثنى على الطرفين لما أبدياه من تعاون حتى الآن مع لجنة ترسيم الحدود، الأمر الذي يؤكد التزامهما بعملية تعيين وترسيم الحدود. ومع اقتراب موعد صدور قرار بشأن ترسيم الحدود، يتوقع المجتمع الدولي من إثيوبيا وإريتريا أن تتحليا بنفس روح التعاون في قبول حكم لجنة ترسيم الحدود، الذي سيكون نهائياً وملزماً وعلى النحو الذي دعا إليه اتفاق السلام الموقع في الجزائر في كانون

الدورات حتى الآن. وبدأ تدريب متطوعين لتيسير التوعية بمخاطر الألغام في مجتمعاتهم المحلية. وعلاوة على ذلك، تم تدريب ١٥ فرداً من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتيسير التوعية بمخاطر الألغام.

٣٥ - ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا تُمول من ميزانيتها تكاليف الموظفين الأساسية والمعدات اللازمة لمركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام لتمكينه من أداء أدواره في مجالات التنسيق وإسداء المشورة التقنية وإدارة المعلومات. وأعدت دائرة العمل المتعلق بالألغام التابعة لإدارة عمليات حفظ السلام في الأمانة العامة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة استراتيجية بشأن المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى العمل المتعلق بالألغام في إريتريا، قدمت في اجتماع للمناخين عقد في نيويورك في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحدد وثيقة الاستراتيجية الأهداف والبرامج واحتياجات التمويل اللازمة للمساعدة المقدمة من الأمم المتحدة خلال مرحلة الطوارئ فضلاً عن الدعم المقدم من الأمم المتحدة لتعزيز القدرة الوطنية على تقليل الآثار الطويلة الأجل للألغام الأرضية.

رابعا - لجنة ترسيم الحدود

٣١ - بعد تقرير الأخير، تقدم بصفة عامة عمل لجنة ترسيم الحدود وفقاً للبرنامج الذي اعتمده اللجنة بعيد إنشائها. وترد معلومات عن الأنشطة الحديثة التي اضطلعت بها اللجنة، وعرضها رئيسها، في المرفق الأول من هذا التقرير.

٣٢ - وكما يعلم أعضاء مجلس الأمن، لا يزال يجري تمويل أنشطة لجنة ترسيم الحدود من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨) ومن المبالغ التي يسدها الطرفان. وحتى الآن، سدد كل من الطرفين دفعتين قيمتهما ٢٥٠.٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة لتغطية

اللاجئين وحكومة إريتريا من أجل العودة. وأنشطة إعادة الإدماج مستمرة في القطاعات الأساسية للمياه/المرافق الصحية والصحة والتعليم والخدمات المجتمعية. وانصب التركيز الرئيسي في هذه الفترة المشمولة بالتقرير على إقامة صلات بين ما تقدمه المفوضية من مساعدة أولية لإعادة الإدماج وبين برامج البلد الإنمائية المتوسطة والطويلة الأجل.

٣٨ - ورغم تحسن حالة سقوط الأمطار في إريتريا هذا العام، فقد بدأ هطولها متأخرا إلى حد ما، ومن المتوقع أن يكون الإنتاج الزراعي أقل، مرة أخرى، من الاحتياجات الوطنية. وفي إطار عملية النداء الموحد لعام ٢٠٠٢، سيوجه برنامج الأغذية العالمي نداءً للحصول على معونة غذائية لدعم أنشطة الإغاثة فضلا عن برامج التسريح وتوفير العمل مقابل الغذاء والتغذية المدرسية وإعادة إلى الوطن. وسينصب التركيز على التحول من التوزيع العام للمعونة الغذائية إلى برامج موجهة. وقد بدأت مؤخرا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بتمويل من السويد، برنامجا لزيادة إنتاج البطاطس والمساعدة كذلك في إصلاح المراكز البيطرية التي دمرتها الحرب. وستبدأ قريبا مبادرات مماثلة بمساعدة من الحكومة الهولندية وحكومة الولايات المتحدة.

٣٩ - وستنفذ أعمال إعادة بناء المساكن في أرجاء المنطقة الأمنية المؤقتة. وإلى جانب إصلاح الوحدات السكنية الذي قام به المشردون داخليا أنفسهم، أنجز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل مقدم من الحكومة الهولندية وتبرعات عينية مقدمة من منظمة المعونات الكنسية النرويجية برنامجا لإصلاح ٦٥٠ ٢ منزلا؛ ويجري حاليا إصلاح ٤٠٠ ٢ منزل إضافي.

٤٠ - ولا تزال إمدادات المياه والمرافق الصحية تمثل مشكلة في مناطق كثيرة من المنطقة الأمنية المؤقتة. ومع ذلك، فمن خلال تعاون المنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والبعثة في برامج للمياه في المناطق المتأثرة بالجفاف والحرب، أحرز بعض

الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وفي هذا الصدد، يحدوني أمل كبير في أن يقوم الطرفان، بدعم وتشجيع من جميع الدول الأعضاء المعنية ومن بينها الضامنة للاتفاق، ببذل أقصى الجهود لتهيئة مناخ يؤدي إلى التنفيذ السريع لقرار لجنة ترسيم الحدود.

خامسا - التطورات الإنسانية

٣٥ - لا تزال الحالة الإنسانية في أرجاء المنطقة الأمنية المؤقتة وفي المناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا مستقرة، ويقوم كثير من المشردين داخليا واللاجئين الذين عادوا بإعادة بناء حياتهم.

٣٦ - وتقدر اللجنة الإريترية للإغاثة وشؤون اللاجئين عدد المشردين داخليا الباقين في الوقت الحالي في ٩ مخيمات بما يصل إلى ٥٥ ٠٠٠ شخص (أقل من العدد البالغ ٧٠ ٠٠٠ شخص وقت إعداد تقرير السابقي). وتشمل العوامل التي تبطئهم عن العودة إلى الوطن التهديدات التي تفرضها الألغام الأرضية أو قرب قراهم من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة أو وقوع قراهم، في بعض الحالات، في مناطق تخضع للإدارة الإثيوبية. ومن العدد المشار إليه البالغ ٥٥ ٠٠٠، يقيم ما يزيد على ٩ ٣٠٠ شخص خارج المخيمات في انتظار استعادة الخدمات الاجتماعية وإكمال أنشطة إزالة الألغام في مناطقهم الأصلية. ويواصل المشردون داخليا العودة إلى منازلهم إما تلقائيا أو في مجموعات منظمة وذلك مع ازدياد إمكانية الوصول إلى القرى.

٣٧ - واستؤنفت في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر عودة اللاجئين الإريترين الطوعية من السودان، التي كانت توقفت بسبب هطول أمطار غزيرة. وفي نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، كان ما يزيد على ٢٦ ٧٠٠ لاجئ (أكثر من العدد البالغ حوالي ٢١ ٠٠٠ لاجئ وقت إعداد تقرير السابقي). قد حصلوا على مساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

وحتى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بلغت قيمة استجابة المانحين للنداء الموحد لعام ٢٠٠١ من أجل إريتريا نسبة ٥٤ في المائة من مجموع الاحتياجات المنقحة البالغة ٠٣٤ ١٩٥ ١٣٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة. ولا يزال المعدل الحالي للترعات المعلنة عموما للمشاريع غير الغذائية (٤٤ في المائة) منخفضا بالمقارنة بالترعات المعلنة من أجل الأنشطة المتصلة بالأغذية (٥٩ في المائة). وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت حكومة إريتريا ووكالات الأمم المتحدة النداء الموحد الثاني من أجل إريتريا الذي يغطي احتياجات عام ٢٠٠٢، والذي يضع تركيزا إضافيا على القطاع غير الغذائي اللازم لتعزيز عودة وإعادة إدماج المشردين واللاجئين والجنود المسرحين والفئات الضعيفة الأخرى. ومع استمرار رسوخ عملية السلام، سيتحول محور تركيز الأنشطة الإنسانية التي يتولى المكتب تنسيقها من برامج الإغاثة إلى برامج التأهيل وإعادة الإدماج. ومن خلال نداء عام ٢٠٠٢ من أجل إريتريا، يطلب مجتمع المساعدة الإنسانية ٥٤٧ ٤٦٣ ١٢٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة لتوجيهها لخدمة نحو ٣٦٣ مليون شخص تأثروا إما بالحرب أو الجفاف أو كليهما. وأحث المجتمع الدولي على الاستجابة بسخاء لهذا النداء الهام.

المشاريع السريعة الأثر

٤٤ - ووفق حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر على ٦٢ مشروعا من المشاريع السريعة الأثر التابعة للبعثة، وذلك في مجالات المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، وأحدثت هذه المشاريع فعلا تغييرا حقيقيا لدى فئات السكان التي كانت تحتاج إلى هذه الخدمات بصورة ماسة. ويشمل الشركاء المنفذون لهذه المشاريع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية وإدارات الحكم المحلي ووكالات الأمم المتحدة والبعثة ذاتها.

التقدم في إصلاح الشبكات القديمة وتوفير شبكات جديدة. وتتراوح المشاريع بين إصلاحات ثانوية لشبكات المياه وإعادة بناء كاملة لها، مثل تلك التي أقيمت في أم هاجر بمساعدة من اليونيسيف والبعثة، وكذلك آبار هارسيلي في منطقة جنوب البحر الأحمر حيث يخطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامجا رئيسيا للتعمير.

٤١ - ويشكل القطاع الصحي مجالا رئيسيا من المجالات المسببة للقلق. ورغم أن صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وعددا من المنظمات غير الحكومية تعمل بنشاط في القطاع الصحي، فإن الاحتياجات ضخمة على غرار الحال في قطاع المياه، وستلزم مبالغ أكبر بكثير للتنمية. ويتولى صندوق الأمم المتحدة للسكان بدعم مقدم من الحكومة الهولندية إصلاح عدد من المرافق الصحية في المنطقة الأمنية المؤقتة وكذلك توفير لوازم ومعدات للطوارئ لتلبية احتياجات الصحة الإنجابية للنساء والرجال والمراهقين المتأثرين بالصراع. وقد تم حتى الآن تخصيص حوالي ١٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة من أموال المشاريع السريعة الأثر من أجل البرامج المتصلة بالصحة في إثيوبيا وإريتريا. ونفذت الكتيبة الهندية أيضا برنامجا للخدمات الصحية في القطاع الأوسط، يقدم خدمات صحية إلى عدد من المجتمعات المحلية في كل من إثيوبيا وإريتريا.

٤٢ - ويعد التعليم مجالا رئيسيا آخر مسببا للقلق. فنتيجة لتدمير عدد ضخم من المدارس أثناء الحرب، لا تزال تلزم أموال إضافية لإعادة البناء. وتعمل اليونيسيف بمهمة قوية في ميدان التعليم حيث تقوم حاليا بإصلاح ١٩ مدرسة.

عملية النداء الموحد

٤٣ - يواصل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تقديم دعم لتنسيق الشؤون الإنسانية في البلد.

سادسا - حقوق الإنسان

٤٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية في إعادة ٣٢٤ ١ شخصا من المنحدرين من أصل إثيوبي من إريتريا. ويشمل هؤلاء أفرادا وأسرا تأكدت اللجنة، من خلال مقابلات خاصة أجريت معهم، من رغبتهم في المغادرة إلى إثيوبيا. وفي الوقت نفسه جرت إعادة ما مجموعه ٢٥٥ ٢١ شخصا من هؤلاء الأشخاص إلى إثيوبيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

٤٨ - وأجرت البعثة مقابلات مع أربع مجموعات من الأشخاص الذين أعيدوا إلى إثيوبيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك لرصد الكيفية التي عوملوا بها. ومن دواعي القلق المتصلة بحقوق الإنسان التي كشفت عنها هذه المقابلات تكرار الادعاء بأن الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم كانوا يحتجزون أحيانا في مراكز احتجاز غير نظامية، وإن كانت مدد الاحتجاز قصيرة؛ وبالقبض على أشخاص لديهم تراخيص إقامة صحيحة وترحيلهم رغما عنهم؛ وبتعرض الأشخاص الذين أُلقت الشرطة القبض عليهم لإساءة المعاملة أثناء القبض عليهم أو احتجازهم. ولم يُحتجز إلا عدد قليل من الأفراد منذ بدء النزاع، وتفيد التقارير أنهم احتجزوا لأسباب تتصل بالأمن القومي. ومن دواعي القلق الأخرى التي كشفت عنها المقابلات أن تجارا سابقين، أغلقت السلطات متاجرهم منذ أكثر من عام، قد أُجبروا على دفع مبالغ كبيرة من المال في صورة "ضرائب" للحصول على تأشيرات خروج. واضطر أفراد الأسر العاجزون عن دفع "رسوم الخروج" إلى البقاء في إريتريا، ليزداد بذلك عدد حالات التفريق بين أفراد الأسر الكبير أصلا. وقد زعم جميع الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات أنهم لا يزالون يتعرضون للتمييز في إمكانية الاستفادة من الخدمات الاجتماعية، ولا يستطيعون العثور على عمل في إريتريا.

٤٥ - وتجدر الإشارة إلى أن الميزانية الأولية للبعثة كانت تتضمن ٧٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة مخصصة للمشاريع السريعة الأثر. وقد أنفقت هذه الأموال كلها تقريبا، وجرى في تموز/يوليه ٢٠٠١ إنشاء صندوق استثماري خاص لدعم عملية السلام في إثيوبيا وإريتريا لتمكين البعثة من مواصلة دعم المشاريع الصغيرة وتدبير بناء الثقة في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها في إثيوبيا وإريتريا. وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري لحكومة النرويج التي تبرعت للصندوق الاستثماري مؤخرا بما يقرب من ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة. كما أهيب بالجهات المانحة الأخرى أن تقدم تبرعات إضافية للصندوق الذي تتسم أنشطته بأهمية حيوية جدا لاستعادة الأحوال الطبيعية في المناطق المتأثرة.

إطلاق سراح الأسرى وإعادتهم إلى وطنهم

٤٦ - أطلقت إريتريا سراح ٢٤ أسيرا إثيوبيا وإعادتهم إلى وطنهم في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت إثيوبيا سراح ٢٣ أسيرا إريتريا وإعادتهم إلى وطنهم، تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية أيضا. وجرت عمليتا الإعادة هاتان لأسباب صحية. وحثت البعثة مرة أخرى، خلال اجتماعات مع وزير خارجية الحكومتين، على إطلاق سراح جميع الأسرى. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أعيد ما مجموعه ٨٧٩ أسيرا إريتريا و ٦٥٣ أسيرا إثيوبيا تحت إشراف لجنة الصليب الأحمر الدولية. وتزور تلك اللجنة بانتظام ما يقرب من ٨٠٠ ١ أسير في إثيوبيا و ٣٧٥ أسيرا في إريتريا. ووفقا للقانون الإنساني الدولي واتفاق السلام الموقع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يجب على الطرفين إطلاق سراح الأسرى بلا شروط ودون إبطاء.

٤٩ - وفي أعقاب قيام إثيوبيا بالإعادة القسرية لأشخاص منحدرين من أصل إريتري في حزيران/يونيه من هذا العام، لم ترد أنباء عن أي أعادت المزيد منهم قسرا. وساعدت لجنة الصليب الأحمر الدولية في العودة الطوعية من إثيوبيا لمجموعة تتألف من ٣١٢ شخصا من المنحدرين من أصل إريتري في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن المقابلات التي أجرتها البعثة مع هذه المجموعة بشأن ظروف انتقالهم، تبين للبعثة أن معظمهم من سكان أديس أبابا السابقين وكانوا في طريقهم إلى الالتحاق بأقاربهم الذين كانوا قد عادوا فعلا. وكما هو الحال مع الأشخاص المنحدرين من أصل إثيوبي الذين اختاروا مغادرة إريتريا، فإن السبب الرئيسي الذي عزوا إليه قرارهم مغادرة إثيوبيا هو التمييز الذي يواجهه الأشخاص المنحدرين من أصل إريتري، العاجزون عموما عن العثور على عمل ولا يستطيعون الاستفادة من الخدمات العامة إلا بقدر محدود.

٥٢ - ومن الواضح أن استعداد كلا البلدين للسماح للمقيمين بالبقاء في البلد الذي أصبح بمثابة وطن لهم من طول إقامتهم فيه سيكون أفضل شيء يخدم عملية السلام. وإني أحث كليهما على الإسراع بالجهود الرامية إلى إنهاء المعاناة والآلام النفسية التي تسببها عمليات الإعادة هذه. ويحدوني الأمل في أن تتخذ كل من إثيوبيا وإريتريا تدابير محددة لتحسين أحوال مواطني البلد الآخر الموجودين في إقليم كل منهما.

٥٣ - ونظمت البعثة في الفترة من ١ إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، بالتعاون مع اليونيسيف، دورة لـ "تدريب المدربين"، بشأن حقوق الإنسان وحماية الطفل وحفظ السلام، لـ ٥٣ مشاركا، شملت ممثلين من الوحدات العسكرية الرئيسية للبعثة. وشملت مواضيع التدريب السياسات الأساسية المتعلقة بالأطفال في الصراع المسلح، ولحمة عامة عن المعايير الدولية ذات الصلة لحقوق الإنسان، وقواعد سلوك حفظة السلام.

سابعاً - الإعلام

٥٤ - تواصلت البعثة عقد جلسات إحاطة منتظمة للصحافة في عاصمة كل من البلدين، وترتب لإجراء مقابلات مع ممثلي وسائل الإعلام وتيسر وصولهم إلى المنطقة الأمنية المؤقتة. وتقوم البعثة بشرح ولايتها والإفادة عن عملية السلام كما تتناول أشد الشواغل إلحاحا لدى المشردين داخليا، مع التركيز بصفة خاصة على التوعية بخطر الألغام.

٥٠ - وقد أبلغت البعثة ما خلصت إليه من نتائج وما كان يساورها من دواعي القلق المتصلة بحقوق الإنسان إلى حكومتى إثيوبيا وإريتريا، وذلك من خلال رسائل واجتماعات منفصلة، حيث حثتهما على الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ووجهت انتباه الطرفين إلى التزامهما بمعاملة مواطني الطرف الآخر معاملة إنسانية، الذي أخذاه على عاتقهما بموجب اتفاق السلام الموقع في الجزائر العاصمة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وأبدى مسؤولو كلتا الحكومتين استعدادهما للنظر في مقترحات من شأنها أن تؤدي إلى تحسين معاملة كل منهما لمواطني الطرف الآخر وإلى أن يجري في نهاية المطاف لم شمل الأسر التي تفرقت بسبب عمليات الإعادة.

٥١ - وفي الوقت نفسه، واصلت البعثة الاضطلاع بأنشطة رصد حقوق الإنسان في المنطقة الأمنية المؤقتة والمناطق المتاخمة لها، وحققت في بعض الادعاءات بوقوع حوادث

هذه التدابير، تقوم البعثة حاليا باستكشاف جميع المسارات الممكنة في هذا المجال. وتغتني البعثة في هذا الصدد الفرص لتشجيع التفاعل المباشر بين شعبي البلدين، مثل مشاركة مندوبي وسائل الإعلام من إثيوبيا وإريتريا في الاحتفالات التي نظمتها البعثة على جسر نهر ميريب بمناسبة يوم الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، التي شارك فيها الأطفال والزعماء الدينيون الإريتريون.

٥٨ - إلا أن المبادرة الإيجابية لمنظمة المعونة الكنسية النرويجية الرامية إلى عقد لقاء بين الزعماء الدينيين الإثيوبيين والإريتريين (انظر الفقرة ٥١ من تقرير المؤرخ ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، المقدم إلى مجلس الأمن (S/2001/608)) لم تحقق نجاحا كبيرا. وظل ممثلي الخاص على اتصال بالزعماء الدينيين لكلا الطرفين وحثهم على تحويل الخطط المتعلقة بعقد اجتماع مشترك والمتفق عليها عموما إلى واقع ملموس. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد الممثل الخاص اجتماعا في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر مع بطريك الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية وآخرين من الزعماء الدينيين الإثيوبيين، واجتماعا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر مع بطريك كنيسة (تيواهدو) الأرثوذكسية الإريترية وآخرين من الزعماء الدينيين الإريتريين، وقد أعادوا جميعا تأكيد التزامهم بأن ترى خططهم النور في وقت مبكر.

تاسعا - التوعية والتدريب بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٥٩ - واصلت فرقة العمل المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المنشأة في البعثة تنفيذ برنامجها الخاص المتعلق بهذا الداء، كما استمر تدريب الوحدات العسكرية الكينية والأردنية والهندية والبنغلاديشية. وخلال الفترة من ١٥ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت البعثة بالاشتراك مع مكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (اليونيدز) في إثيوبيا، أول دورة مشتركة

٥٥ - ولم تحصل محطة إذاعة البعثة حتى الآن على حيز للبث عبر الإذاعة الإثيوبية كما أوقفت السلطات الإريترية في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ البث الإذاعي الأسبوعي للبعثة عبر الإذاعة الإريترية. وقد أُتخذ هذا الإجراء في أعقاب مناقشات جرت في أيلول/سبتمبر بين البعثة ومسؤولين من وزارة الإعلام بشأن طلب الوزارة الحصول على مساعدة مالية من البعثة لقاء استهلاك معداتها، المفترض أنه ناجم جزئيا عن بث برامج البعثة. ولا تزال مسألة تقديم هذه المساعدة المالية قيد المناقشة.

٥٦ - ومن المأمول فيه أن يجري قريبا التوصل إلى اتفاق لإعادة بث برامج محطة إذاعة البعثة عبر موجات الإذاعة الإريترية، وبث برامج البعثة مجانا من خلال الإذاعة الإثيوبية. وإلى أن يتم ذلك، لا تزال إدارة شؤون الإعلام تضع برامج محطة إذاعة البعثة في موقع الويب الخاص بالأمم المتحدة وفي غيره من مواقع الويب، بالإنكليزية وبست لغات محلية (الأمهرية، والعربية، والأورومو، والتيجانية، والتيجرافية الإثيوبية، والتيجرافية الإريترية). ومهما قيل في أهمية الإذاعة للوصول مباشرة إلى أكبر عدد من المواطنين في كلا البلدين وتزويدهم بمعلومات عن عملية السلام، فلا يمكن أن تُوفى حقها. وعلاوة على آثار القيود التي تفرضها السلطات الإريترية على الصحافة المستقلة، أدى وقف برامج محطة إذاعة البعثة في إريتريا وعدم إمكانية بث برامج البعثة عبر الإذاعة الإثيوبية إلى تفاقم الصعوبات التي تواجهها البعثة في إيصال رسالتها إلى الجمهور.

ثامنا - تدابير بناء الثقة

٥٧ - استمرت الجهود التي تبذلها البعثة لتيسير تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحسين العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا. وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٣٦٩ (٢٠٠١) المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر، الذي يشجع المجلس فيه البعثة صراحة على تعزيز

حادي عشر - ملاحظات

٦١ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٣٦٩ (٢٠٠١)، المؤرخ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا لمدة ستة أشهر أخرى، حتى ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، وأعرب مجددا بقوة عن موقفه بشأن عدد من المسائل الرئيسية المتصلة بعملية السلام. وقد تكرر منذ ذلك الحين الإعراب عن هذا الموقف في بيانات عديدة تم الإدلاء بها للصحافة. على أن كثيرا من النداءات التي وجهها المجلس للطرفين لم تنفذ بعد.

٦٢ - وقد هيأت الاجتماعان الخاصان للذان عقدهما مجلس الأمن مع وزير خارجية إثيوبيا وإريتريا كل على حدة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر فرصة ممتازة كي يعرب أعضاء المجلس للطرفين مباشرة عن آرائهم بشأن عملية السلام وعن الشواغل التي تساورهم في هذا المجال. وقد اغتنمت أنا أيضا فرصة وجود الوزيرين في نيويورك كي أشجع حكومتيهما على التعاون الوثيق مع ممثلي الخاص وعلى تسوية المسائل المعلقة على وجه السرعة. وأنتهز هذه الفرصة للإعراب عن تقديري للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى إريتريا حيث أجرى مناقشات رفيعة المستوى دعما لعملية السلام، وعلى الإسهام الثمين الذي تقدمه المنظمة لأعمال لجنة التنسيق العسكرية.

٦٣ - وما زالت الحالة في المنطقة الأمنية المؤقتة هادئة. فرغم أنه ما زال لدى الطرفين تحفظات بشأن الحدود في المنطقة الأمنية المؤقتة، فإنهما يبديان التزاما بها على أرض الواقع. وتقوم البعثة في هذه الأثناء بأعمال الدوريات والمراقبة على نحو فعال في جميع أنحاء هذه المنطقة، مما يوفر للحالة عنصرا هاما من عناصر الاستقرار. وقد عادت الغالبية العظمى من المشردين داخليا إلى ديارها، أو هي في سبيلها

بين البعثة والقوات المسلحة الإثيوبية لـ "تدريب المدربين" بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشارك في الدورة ٢٨ شخصا منهم ٢٤ يمثلون القوات المسلحة الإثيوبية، فضلا عن مندوبين من منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الدولية للهجرة. وقد قوبلت الدورة، التي كانت تستهدف أيضا إعداد مدربين للقوات المسلحة الإثيوبية، بترحاب كبير. وخلال النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، نظمت البعثة ومكتب اليونيدز في إريتريا أيضا جلستين تدريبيتين مدة كل منهما نصف يوم للتوعية بالفيروس/الإيدز والوقاية منهما، وذلك لضباط الأركان والموظفين المدنيين في قيادة البعثة في أسمرة. كما شاركت البعثة في فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الإيدز في عام ٢٠٠١ في ١ كانون الأول/ديسمبر.

عاشرا - الجوانب المالية

٦٠ - أذنت الجمعية العامة لي، بقرارها ٢٥٢/٥٥ بـ ٢٥٢/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالدخول في التزامات مبدئية من أجل البعثة بمبلغ قدره ٩٠ مليون دولار تغطي الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد استعرضت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية فعلا ميزانتي المقترحة للبعثة للفترة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠١ وقدرها ٢٠٨,٩ ملايين دولار. وأتوقع أن تتخذ الجمعية العامة إجراء بشأن تمويل البعثة في دورتها الراهنة. ويبلغ ما لم يُسدّد من الاشتراكات المقررة في الحساب الخاص للبعثة كما هو الحال في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ ما مقداره ١٢٨,٤ مليون دولار. ويبلغ مجموع الاشتراكات المقررة التي لم تسدّد بعد بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام ٢ ٦١١,٥ مليون دولار.

عن الميليشيا والشرطة إلا إذا كُفلت لها السرية، وبين الشرط الذي يقضي بتوفير الشفافية اللازمة لبناء الثقة بين الطرفين.

٦٦ - فغياب هذه الثقة المتبادلة هو بالذات السبب الذي يضع العلاقة بين البلدين في حالة قابلة للتفجر. فحين تساور أسوأ الشكوك كل طرف بشأن الآخر، يمكن للأحداث الصغيرة نسيباً أن تؤدي سريعاً إلى التصاعد الذي لا يمكن لولا ذلك تجنبه. وأناشد إريتريا مرة أخرى أن تتعاون بصورة كاملة مع البعثة، بما في ذلك عن طريق منحها حرية التنقل في المناطق الشمالية المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة كي تطمئن إثيوبيا، بل ومجلس الأمن، إلى عدم وجود أي نوايا لدى إريتريا بخلاف التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها بموجب عملية السلام. وفي الوقت نفسه، أحث الطرفين على ممارسة ضبط النفس، نظراً لأن الادعاءات العلنية التي ظهرت مؤخراً بشأن وجود استعدادات عسكرية كبرى، وما صاحب ذلك من تصعيد في لهجة الخطاب، هي أمور لا تحمد قضية السلام.

٦٧ - وفي حين أن قيام الحكومتين مؤخراً بإطلاق سراح المرضى من أسرى الحرب أمر يستحق الثناء، ينبغي تذكير إثيوبيا وإريتريا بأن عليهما التزاماً بموجب اتفاق الجزائر للسلام والقانون الإنساني الدولي بإطلاق سراح جميع أسرى الحرب المتبقين دون إبطاء.

٦٨ - وينبغي أيضاً للطرفين أن يقوموا أيضاً على جناح السرعة بتيسير عملية إنشاء ممر جوي عملي ومباشر إلى أقصى حد بين أديس أبابا وأسمرة؛ وما زال على إريتريا أن ترم اتفاق مركز القوات مع الأمم المتحدة من دون مزيد من الإبطاء.

٦٩ - ولا بد الآن من توجيه الجهود نحو تهيئة المناخ السليم كي تتخذ لجنة ترسيم الحدود القرار الوشيك بشأن الترسيم. ومع اقتراب هذا الوقت، سيكون من الحيوي للطرفين، بتشجيع نشط من مجلس الأمن والأطراف الضامنة لاتفاقي الجزائر، أن يكفلا توطيد أركان السلام بين البلدين. وفي هذا

إلى العودة، كما تمت عمليات الحصاد للمرة الأولى منذ اندلاع الصراع. وبالتعاون مع مركز تنسيق الأعمال المتعلقة بالألغام، قامت إثيوبيا مؤخراً بتقديم مزيد من المعلومات عن الألغام، وهو تطور من شأنه أن يساعد في جهود إزالة الألغام، ومن ثم في تسهيل عودة المشردين داخلها الذين تعذرت عليهم العودة حتى الآن بسبب الألغام الأرضية.

٦٤ - بيد أن من دواعي أسفي أن أبلغ عن نشوء قدر كبير من التوتر في أثناء الأشهر القليلة الماضية في منطقة البعثة، إذ بدأ كل من الطرفين يتهم الآخر بتعزيز قدرته العسكرية. وفضلاً عن ذلك، فقد اهتم الطرفان البعثة أيضاً، دون أي أساس، باتتباع سياسة "الاسترضاء" والتغاضي عن الانتهاكات. ورغم أن تقاعس إريتريا عن التعاون في موافاة البعثة بمعلومات عن الميليشيا والشرطة التابعة لها وعن توفير حرية التنقل لها دون قيود في المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة أمر يدعو إلى الأسف، فمن المهم التشديد على أن البعثة لم تجدد، بناء على أفضل ما وصلها من معلومات، أي دليل على قيام إريتريا بتعزيز قدرتها العسكرية بشكل ملموس على الإطلاق.

٦٥ - وينبغي أيضاً التشديد بكل وضوح على ضرورة أن تكون البعثة قادرة على التنقل بحرية في المناطق الشمالية المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وفقاً للمادة ١٣ من اتفاق وقف الأعمال العدائية، كي تقوم بالتحقيق في الادعاءات وتبديد الشكوك التي بدأت تظهر مؤخراً. ولنفس الأسباب، من المهم بمكان أن تفصح إريتريا عن عدد أفراد الميليشيا والشرطة التابعة لها داخل المنطقة الأمنية المؤقتة وقوامها وتنظيماتها الرئيسية، وأن تمتنع عن نشر وحدات الشرطة والميليشيا بالقرب من الحدود الجنوبية للمنطقة الأمنية المؤقتة، الأمر الذي لن يؤدي إلا إلى زيادة التوتر. كما أنه لا يمكن التوفيق بين موقف إريتريا الذي يفيد بأنها لن تقدم معلومات

الصدد، أناشد أيضا الدول الأعضاء المعنية أن تواصل تقديم المساعدة لكل من إثيوبيا وإريتريا كي تتمكن من التغلب على الصعوبات الإنسانية التي تواجهها ومن المضي في طريق التعمير والتنمية.

٧٠ - وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديري لمثلي الخاص، ليغوايلا جوزيف ليغوايلا، ولجميع أفراد البعثة العسكرية والمدنيين، وللعاملين في المجال الإنساني وممثلي المنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان لما يبذلونه من جهود لا تعرف الكلل من أجل تعزيز السلام بين إثيوبيا وإريتريا. كما أود أن أعرب عن امتناني للدعم الذي لا يقدر بثمن الذي تلقتة البعثة من منظمة الوحدة الأفريقية ومن الدول الأعضاء التي تساعد في هذه العملية.

المرفق الأول

لجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا

التقرير الثالث عن أعمال اللجنة

١ - هذا هو التقرير الثالث للجنة ترسيم الحدود بين إثيوبيا وإريتريا، وهو يغطي الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

٢ - ما زالت أعمال اللجنة جارية وفقا للبرنامج الذي اعتمد بعد فترة قصيرة من إنشائها. وقام الطرفان، بعد تبادل مذكرات في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١، بتبادل مذكرات مضادة في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وتبادل ردود في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. وتترك هذه المذكرات الخطية انطبعا إيجابيا في النفس بسبب شموليتها والسرعة التي أعدت بها، الأمر الذي يظهر التزام الطرفين الواضح والمتواصل بتنفيذ اتفاقهما بأنه ينبغي تسوية النزاع الحدودي بطريقة سلمية في أقرب وقت ممكن.

٣ - واحتتمت مرحلة المذكرات الخطية فور تقديم الردود. وأجريت مشاورات قبل جلسات الاستماع مع الطرفين، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في مقر محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، تم أثناءها البت في التفاصيل الإجرائية المتعلقة بجلسات الاستماع. وستعقد جلسات الاستماع في لاهاي في الفترة بين ١٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. ولن تدخر اللجنة أي جهد لإصدار قرارها بشأن مرحلة ترسيم الحدود بحلول نهاية شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢.

٤ - وتوجب للأسف إلغاء الزيارة التي كان من المخطط أن يقوم بها ثلاثة أعضاء في اللجنة إلى المنطقة الحدودية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ولن يتيح جدول أعمال اللجنة لها زيارة المنطقة قبل إصدار القرار المتعلق بترسيم الحدود. ووافق الطرفان على قرار اللجنة إلغاء هذه الزيارة. ولكنه من حسن الحظ أن الشمولية التي اتبعها الطرفان، في غضون ذلك، في إنجاز مذكراتهما الخطية قد قلصت من الحاجة إلى القيام بهذه الزيارة.

٥ - ومن الضرورة بمكان تعيين خط الحدود على خريطة ذات مقياس كبير. ولتحقيق هذا الغرض، سوف تستخدم خريطة من صورة أخذت بالساتل على مقياس ١:٥٠٠٠٠ التي يعدها حاليا أخصائي الخرائط في الأمم المتحدة. وما أن يُعرف خط الحدود حتى يصبح من الضروري، قبل بدء عملية ترسيمها، الاتفاق مع الطرفين على ترتيبات التحليق فوقها من أجل إعداد خريطة من الجو بمقياس ١:٢٥٠٠٠ تغطي مسارا بعرض ١٠ كيلومترات طول الحدود المرسومة وهذه الخريطة - التي سيعتمد إعدادها إلى حد كبير على توافر أحوال جوية ملائمة لأخذ صور من الجو في الوقت المناسب ستستخدم، مع تواصل عمليات الترسيم، لتسجيل الخط النهائي للحدود، بما في ذلك موقع الشواخص الحدودية. وسيتم تأكيد موقع الشواخص الدقيق

في مرحلة لاحقة عبر إجراء المسح النهائي "حسب الموقع الفعلي المقامة فيه" باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع، وذلك بغية تثبيت إحداثيات الشواخص بشكل حاسم ونهائي. وقد تختلف هذه الإحداثيات، ولكن بشكل طفيف للغاية، عن الإحداثيات التي أخذت من الخرائط المصورة من الجو. وتنتهز اللجنة هذه الفرصة لكي تعرب عن تقديرها للأعمال المفيدة للغاية التي يقوم بها أمين اللجنة (احصائي الخرائط في الأمم المتحدة) وموظفوه في هذا الصدد.

٦ - وخولت اللجنة أمينها بإنشاء مكتب ميداني في كل من أديس أبابا وأسمرة. ويلزم إنشاء هذين المكتبين لأهميتهما في إعداد عملية المسح الجوي وغير ذلك من الترتيبات الخاصة بمرحلة ترسيم الحدود. ووافق الطرفان على إنشاء هذين المكتبين.

٧ - وأعلمت اللجنة بأن مرحلة ترسيم الحدود التي تشكل جزءاً من تسوية مسألة الحدود، يمكن أن تستغرق وقتاً طويلاً، أن عملية الترسيم هي عملية مادية لا بد بالضرورة أن تنفذ على أرض الواقع، وأن أعداداً كبيرة من الألغام مزروعة في المنطقة الحدودية المتنازع عليها بكاملها - لدرجة يتعذر فيها تنفيذ عملية الترسيم إلى أن تترع جميع الألغام - حتى ولو اقتصر ذلك على المواقع المحتمل تحديدها للعلامات الحدودية. وعلى الرغم من إيلاء نظرة عامة إلى إزالة الألغام من ناحية عملية ترسيم الحدود، فإنه يتعذر وضع خطط مفصلة ما لم تنجز عملية تعيين الحدود، وتعرف الخطوط الحدودية. وحتى لو تم ذلك، فإن من الواضح بالفعل أن عملية إزالة الألغام بكاملها ستكون شديدة التعقيد.

٨ - وعلى الرغم من أن ولاية اللجنة على النحو الوارد في الفقرة ٢ من المادة ٤ من الاتفاق الذي أبرم بين الطرفين في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، يشتمل على تعيين الحدود إلى جانب ترسيمها، فإن مسألة توزيع المسؤولية الفعلية في تنظيم عملية إزالة الألغام بين اللجنة وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا توزيعاً دقيقاً يقتضي التوضيح - وهذه قضية لا شك في أن مجلس الأمن يرغب في النظر فيها. وينبغي الأخذ في الاعتبار أنه بغض النظر عن سيتولى مسؤولية الاضطلاع بهذه العملية، فإنها ستكون شديدة التكلفة وتقتضي تزويد الصندوق الاستئماني لترسيم الحدود وتعيينها بين إثيوبيا وإريتريا الذي أنشئ عملاً بقرار مجلس الأمن ١١٧٧ (١٩٩٨). بمبالغ إضافية كبيرة. وتعتقد اللجنة أن إزالة الألغام التي تعتبر مرحلة أولية لا بد منها لعملية ترسيم الحدود، من الأفضل إما أن تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، أو أن تنفذ تحت إدارتها، وذلك على أساس قرار تعيين الحدود الذي أخذته اللجنة وبالتشاور معها؛ وأنه لا ينبغي الشروع فعلياً في عملية ترسيم الحدود إلا إذا أعلن أن الألغام قد أزيلت بكاملها من مسافة معينة ما من الحدود بحسب ما رسمت أو من الدروب المؤدية إلى المواقع المتوقعة لكل من الشواخص الحدودية.

(توقيع) السير أليهو لوترباخت

رئيس اللجنة

٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١

المرفق الثاني

بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا: مساهما البلدان بقوات حتى
٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	عنصر الدعم الوطني*	الجنود	المجموع	
٦				٦	الاتحاد الروسي
٦	١٦		٩٤٢	٩٦٤	الأردن
٣	٣			٦	أسبانيا
٣		-		٣	استراليا
٦				٦	أوروغواي
٥				٥	أوكرانيا
	١٣	١٧	٢٠٩	٢٢٩	آيرلندا
٥	٧	١٣٩		١٥١	إيطاليا
٢				٢	باراغواي
٥	٢			٦	بلغاريا
٧	٦		١٥٩	١٧٢	بنغلاديش
٥	٣			٨	بنن
٩				٩	البوسنة والهرسك
٦				٦	بولندا
٢				٢	بيرو
٣	٣			٦	تونس
٨	٢			١٠	الجزائر
٢				٢	الجمهورية التشيكية
٨	٣			١١	جمهورية تنزانيا المتحدة
٥	٢			٧	جنوب أفريقيا
٤	٢			٦	الدانمرك
٨				٨	رومانيا
١٠	٤			١٤	زامبيا
٧	٢	٢٠١		٢١٠	سلوفاكيا
٢				٢	سنغافورة
٧		-		٧	السويد
٤				٤	سويسرا
٥				٥	الصين
٤	٢			٦	غامبيا
١١	٢			١٣	غانا

المجموع	الجنود	عنصر الدعم الوطني*	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	
١٩٧	١٩٤		١	٢	فرنسا
٩			٢	٧	فنلندا
٥				٥	كرواتيا
٦				٦	كندا
٦١١		٥٩٩	٣	٩	كينيا
١٢			٥	٧	ماليزيا
٥			٢	٣	ناميبيا
٥				٥	الترويج
٢			٢		النمسا
٤				٤	نيبال
٨			٤	٤	نيجيريا
١٣٦٢	١٣٤٠		١٨	٤	الهند
٢			٢	-	هولندا
٧			١	٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٢				٢	اليونان
٤١٢٧	٣٧٨٣	١٠	١٢١	٢١٣	المجموع

* عنصر الدعم الوطني.